

الجزائر تعزز الشراكة مع السعودية بإحياء مشروع لشركة المراعي

رهان جزائري على دعم الشراكات واستقطاب الاستثمارات



قاعدة جديدة لامبراطورية المراعي

و"طبيعية" وتستعد لولوج السوق الأفريقية من بوابة الشراكة مع الدولة الجزائرية، الأمر الذي يعكس بحسب محللين رغبة الرياض في خوض غمار تجربة الاستثمار في القارة الأفريقية في ظل تزايد الاهتمام العالمي بها.

وحملت الزيارة الأخيرة للرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى السعودية إشارة إلى رغبة بلاده في تنمية العلاقات التجارية حيث تم التطرق إلى ضرورة تعزيز التعاون بين البلدين في شتى المجالات.



كمال زريق
وقد من شركة المراعي
سيوزر الجزائر لإحياء
مشروعها

ويرى مراقبون أن الرئيس تبون يسعى إلى إخراج بلاده من كبوتها الدبلوماسية لترسيخ قاعدة عمل جديدة لاستقبال المستثمرين والشراكات الاقتصادية مع الدول الكبرى في ظل متطلبات المرحلة الاقتصادية الحرجة وتعطل محركات النمو وتلاشي عائدات البلد من النفط في وقت تتصاعد فيه ضغوط الحراك الشعبي المتواصل لتعزيز وتيرة الإصلاحات.

ودعا الوزير السفير السعودي إلى ضرورة تعميق التعاون الاقتصادي بين البلدين بالتركيز على الاستثمار المباشر في الجزائر بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي خاصة بعد انضمامها بشكل رسمي إلى منطقة التبادل الحر الأفريقية.

ويرى خبراء أن هذا المشروع من شأنه فتح المجال أمام زيادة حجم تصدير منتجات مشتركة جزائرية سعودية تكون موجهة بالدرجة الأولى إلى الأسواق الأفريقية.

وأكد السفير السعودي أن الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الطرفين سوف تسمح بزيادة حجم الاستثمارات السعودية في الجزائر في شتى المجالات.

وكانت شركة المراعي السعودية قد حصلت في فبراير الماضي على قرض من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بنحو 100 مليون دولار لتعزيز استثماراتها بقطاع اللبن في كل من مصر والأردن. وأشار البنك حينها إلى أن التسهيلات المقدمة لدعم استثمارات الشركة في مصر ستسمح للشركة بتحويل خط إنتاج إضافي من الألبان والعصائر، لتلبية الطلب المتزايد على منتجاتها وما يرتبط بها من احتياجات رأس المال المتزايدة.

وتعمل المراعي في كل من مصر والأردن من خلال فروعها شركتا "بيتي"

كشفت الحكومة الجزائرية جهودها للقطع مع عهد الجمود الاقتصادي بتنفيذ إصلاحات هيكلية والبحث عن نموذج اقتصادي مستدام وبناء شركات دولية على أسس جديدة بينها تعزيز العلاقات التجارية مع السعودية، التي بدأت تظهر ثمارها في مشاريع استثمار مشتركة.

الجزائر - منحت الحكومة الجزائرية زخما جديدا لبوادر الشراكة الاستراتيجية مع السعودية من خلال الإعلان عن إعادة إحياء مشروع شركة المراعي السعودية، في تأكيد على رهانها على استقطاب الاستثمارات وتنمية الشراكات التجارية لتحفيز الاقتصاد.

وأكدت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن وزير التجارة، كمال زريق، طلب رسميا من سفير السعودية إعادة بعث مشروع شركة "المراعي" السعودية في الجزائر، والإعلان عن أن الجزائر سوف تستقبل في غضون الأشهر القادمة ممثلين عن الشركة لإعادة إحياء المشروع.

وقال الوزير في منشور على حسابه الخاص بمواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، "إنه طلب خلال لقاء جمعه بسفير السعودية في الجزائر، عبدالعزيز بن إبراهيم العميرني إعادة بعث مشروع ملبنة 'المراعي' في الجزائر".

وتعود الشراكة بين البلدين إلى العام 2009 حيث تم إطلاق محادثات بخصوص إنشاء مشروع للشركة

وإلى صناعة النفط الجمعة، إن أوبك تبحث خفض إنتاج النفط مليون برميل يوميا، من بين خيارات أخرى، في ظل سعيها لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط الأخذ في التراجع.

ويتجاوز ذلك حجم التخفيض الذي كان مقترحا في البداية وهو 600 ألف برميل يوميا، تضاف إلى اتفاق أوبك+ الحالي الذي خفض الإنتاج 1.7 مليون برميل يوميا، ويمتد حتى نهاية مارس الجاري.

وتنتج السعودية ما يقل 400 ألف برميل يوميا عن حصتها ليصل إجمالي التخفيضات الفعلية لأوبك إلى 2.1 مليون برميل يوميا.

تجتمع أوبك وحلفاؤها في فيينا يومي الخامس والسادس من مارس الجاري سعيا للتوصل إلى اتفاق بشأن سياسة الإنتاج. لكن تقليص الإنتاج بمنأى عن روسيا ربما يعني فعليا إنهاء التعاون بين أوبك وموسكو، وهي نتيجة لا تريدها السعودية وغيرها من أعضاء أوبك الرئيسيين.

وعادة ما توافق موسكو على إجراءات أوبك+ في اللحظة الأخيرة، لكن بعد إبداء بعض التردد في البداية.

ووصف وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان الشهر الماضي تقريرا إعلاميا، أشار إلى أن الرياض تدرس الانفصال عن تحالف أوبك+ مع روسيا، بأنه "محض هراء".

دياب - أظهرت بيانات رسمية أمس أن نمو اقتصاد السعودية تراجع إلى 0.3 في المئة خلال العام الماضي، وهو ما جاء دون التوقعات، بسبب تقلص حاد في نمو القطاع النطفي، في حين تسارع القطاع غير النطفي.

وتريد السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إعطاء دفعة للقطاع الخاص وتنويع مواردها اقتصادها بدلا من الاعتماد على النفط لكن تراجع أسعار النفط وتخفيضات إنتاج الخام بموجب اتفاق تحالف حلفاء أوبك+ ما زال يلقي بظلاله على النمو الإجمالي.

ونما القطاع غير النطفي بجوالي 3.3 في المئة بالأسعار الحقيقية العام الماضي، وفقا للأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وهو أعلى معدل منذ 2014.

وجاء نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من مستوى 0.9 في المئة الذي توقعته

إيران تصدر النفط من ميناء عراقي

لندن - كشف موقع لويديز ليست إنفلجنس، الذي يتابع المعاملات البحرية أن إيران تستخدم ميناء خور الزبير في محافظة البصرة للنفط من العقوبات الأميركية المفروضة على قطاعي النفط والشحن.

وأكد أن طهران تمكنت من تحميل 2.1 مليون طن من النفط في يناير الماضي في منطقة ملحقه بالميناء، وهو ما يقارب ضعف الكمية في الفترة ذاتها من عام 2019 والتي بلغت حينها 1.3 مليون طن.

وأوضح أن أربع ناقلات نفط تقوم بأنشطة لتجاوز العقوبات، من بينها ناقلتان عملاقتان تحملان علم بنما تم بيعهما مؤخرا إلى جهة غير معروفة. وأكد الموقع أن السفينتين أبحرتا نحو سواحل ماليزيا، إلى مركز تخزين عائم معروف لنقل وتفريغ حمولات الخام الإيراني، وقد سلكتا طريقهما إلى ماليزيا عبر مسارات غير تقليدية.

وأشار إلى احتمال أن يكون التهريب الإيراني عبر الموانئ العراقية أوسع نطاقا بسبب أعداد الناقلات التي تغلق "نظام تحديد الهوية التلقائي" بعد الإبحار من مضيق هرمز باتجاه العراق أو عند القيام بعمليات نقل شحناتها إلى سفن أخرى.

وذكر الموقع أنه تعقب شبكة من أربع ناقلات نفط تملكها شركة في جزر العذراء البريطانية، تقوم بالشحن بانتظام من خور الزبير وتفريغ حمولتها بسفن أخرى بعد عبور مضيق هرمز من دون تشغيل نظام تحديد الهوية التلقائي.

وأضاف أن هناك سفينتين أيضا تديرهما شركة مقرها الهند تم رصدتهما في المنطقة خلال شهرين ماضيين، لكن كانت هناك صعوبة في تحديد هويتيهما.

وكشف أن حجم الشحنات الإجمالية من الميناء التي تم رصدها في العام الماضي بلغت نحو 23.8 مليون طن، مقارنة بنحو 11.4 مليون طن، قبل فرض العقوبات الأميركية على إيران.

وقال الموقع إن الحمولات التي تم شحنها من الميناء الذي تجري عبره شحن معظم شحنات زيت الوقود في العراق كانت أكبر بكثير من البيانات الرسمية في "المبادرة المشتركة بين المنظمات لجمع البيانات".

2.1 مليون طن من النفط صدرتها طهران عبر ميناء خور الزبير العراقي في يناير الماضي

أوبك قد تعمق خفض إنتاج النفط حتى من دون روسيا

لندن - أكدت مصادر مطلعة أمس أن منظمة أوبك قد تعمق تخفيضات معروض النفط، هذا الأسبوع، بدعم روسيا أو دونها، لوقف التراجع في أسعار الخام الذي أوقد شرارته الانتشار العالمي لفايروس كورونا.

وذكرت أن موسكو تقاوم تعميق قيود الإنتاج، قائلة إن تقليص إمدادات أوبك بقيادة السعودية وحلفائها، في إطار مجموعة أوبك+، لن يكون ضروريا لإنعاش الطلب على النفط.

جاء ذلك بعد أن قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس إن الأسعار الحالية مقبولة بالنسبة لميزانية روسيا، التي أكد أنها تملك موارد كافية للتأقلم مع أي تدهور في الاقتصاد العالمي.

وأكد أحد المصادر أن "السعودية تريد منع الأسعار من الهبوط، لكن روسيا غير موافقة بعد، لذا قد يكون السبيل الوحيد هو خفض أوبك الإنتاج بمفردها، وهو ما لن يبعث بإشارة جيدة إلى السوق".

وأضاف أنه "ينبغي الخفض، ولا خيار آخر" ويمكن لأوبك أيضا أن تؤجل القرار إلى أن تجبر أسعار النفط المنخفضة موسكو على المشاركة.

واهتزت أسواق النفط والأسهم العالمية جراء انتشار فايروس كورونا وأدى إلى انحدار سعر مزيج برنت إلى أقل من 50 دولارا للبرميل، الجمعة، بعد أن فقد ما يزيد على 15 دولارا منذ بداية العام الحالي. وقالت مصادر في أوبك

وقود بلا أسواق

وقود بلا أسواق

وقود بلا أسواق

وقود بلا أسواق

انكماش قطاع النفط يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد السعودي

ويعد الحج والعمرة مصدر إيرادات مهما للمملكة، التي تضم اثنين من أقدس المواقع الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهما العمود الفقري لخطط زيادة أعداد الزائرين في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح لولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وقال جيسون توفسي، كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في كابيتال إيكونوميكس، إن آثار قيود السفر على الاقتصاد السعودي قد تكون "كبيرة" إذ يسهم قطاع السياحة بعشرة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي، وفقا للمجلس العالمي للسفر والسياحة.

وأضاف "الضربة التي قد يتعرض لها الاقتصاد بسبب قيود السفر هذه، إلى جانب التهديد المستمر لتخفيضات إنتاج النفط الجديدة، تعني أن توقعاتنا تحفها المخاطر بقوة".

بين الأنشطة التي شهدت أعلى معدل نمو تمشيا مع اهتمام الحكومة بالاستثمار في مجالات مثل السياحة والترفيه. وأظهرت البيانات تراجع صادرات السعودية بنحو 10.4 في المئة على أساس سنوي بسبب انخفاض صادرات النفط إلى 14 في المئة.

وكان محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي) أحمد الخلفي قد قال الشهر الماضي إن القطاع غير النطفي س يدعم النمو الاقتصادي للمملكة هذا العام رغم معاناته التي قد تتفاقم بفعل انتشار فايروس كورونا عالميا.

وقررت السعودية، التي لم تظهر بها حتى الآن أي حالة إصابة بكورونا، حثرت الأسبوع الماضي، تعليق دخول الأجانب لأغراض العمرة وزيارة المسجد النبوي وكذلك لحملة التاشيرات السياحية للقادمين من 25 دولة على الأقل ظهر فيها الفايروس.

السعودية رسميا، بينما انكمش القطاع النطفي بنحو 3.6 في المئة. وذكرت الهيئة أن التوسع في القطاع غير النطفي كان مدفوعا بالأساس بالنمو في القطاع الخاص الذي بلغ 3.8 في المئة. وقالت مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك ابوظبي التجاري إن "الأنشطة غير النطفية واصلت النمو بدعم من زيادة النشاط الاستثماري".

وكانت قطاعات المال والتأمين وخدمات الشركات وتجارة التجزئة والمطاعم والفنادق خلال العام الماضي من

0.3 في المئة نسبة نمو الاقتصاد السعودي خلال عام 2019 بسبب انكماش قطاع النفط

السعودية رسميا، بينما انكمش القطاع النطفي بنحو 3.6 في المئة. وذكرت الهيئة أن التوسع في القطاع غير النطفي كان مدفوعا بالأساس بالنمو في القطاع الخاص الذي بلغ 3.8 في المئة. وقالت مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك ابوظبي التجاري إن "الأنشطة غير النطفية واصلت النمو بدعم من زيادة النشاط الاستثماري".